المحور الثاني : مكانة الخدمات في الاقتصاد الدولي

للخدمات عموما دور مهم في الاقتصاد الدولي فهي تساهم في تنميته من خلال مساهمتها في فعالية مختلف الأنشطة الاقتصادية للدول, و ينعكس ذلك من خلال النتائج التي تحققها في الناتج المحلي الإجمالي, وهذه النتائج تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر, كما يساهم قطاع الخدمات في توفير العديد من مناصب العمل سواء محليا أو على المستوى العالمي, ومع زيادة التوجه نحو قطاع الخدمات خصوصا خلال السنوات الأخيرة, حفز الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو هذا القطاع نظرا للقيم المضافة التي يحققها في مختلف المجالات.

أولا- حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد شهد قطاع الخدمات نموا خلال السنوات, وينعكس ذلك من خلال تزايد حصص الخدمات من الناتج الإجمالي حسب مستوى الدخل والمنطقة, اكبر نمو حققته الاقتصاديات المتقدمة, حيث سجلت زيادة من 61 % سنة 1980 إلى 76 % سنة 2015, ثم تليها البلدان الأمريكية النامية بحصة نسبتها 60 % سنة 1980, لتنمو إلى غاية 63% سنة 2015, وبعدها الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بانتقالها من43% إلى 60%؛ ثم الاقتصاديات التنمية بنسبة نمو من 43% إلى 56% سنة 2015, لتأتي بعدها البلدان الإفريقية النامية ب 47%سنة 1980 لتنمو بعدها إلى 55%, أما البلدان الأسيوية النامية فقد انتقلت من36% سنة 1980 إلى 53% سنة 2015, وأخيرا البلدان الأقل نموا من43% إلى 45%سنة 2015؛ ويعزى هذا النمو إلى زيادة التطورات التكنولوجية وتفاوت استخدامها بين دول العالم, والتوجهات الحديثة التي تتطلب التركيز على الخدمات ودورها الفعال في القطاعات الأخرى, فهي مصدر للخدمات الوسيطة ومصدر فعال في تنسيق عمليات الإنتاج سواء محليا أو دوليا؛ وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) التالي:

شكل رقم (01): حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بحسب مستوى الدخل و المنطقة من 1980 إلى 2015

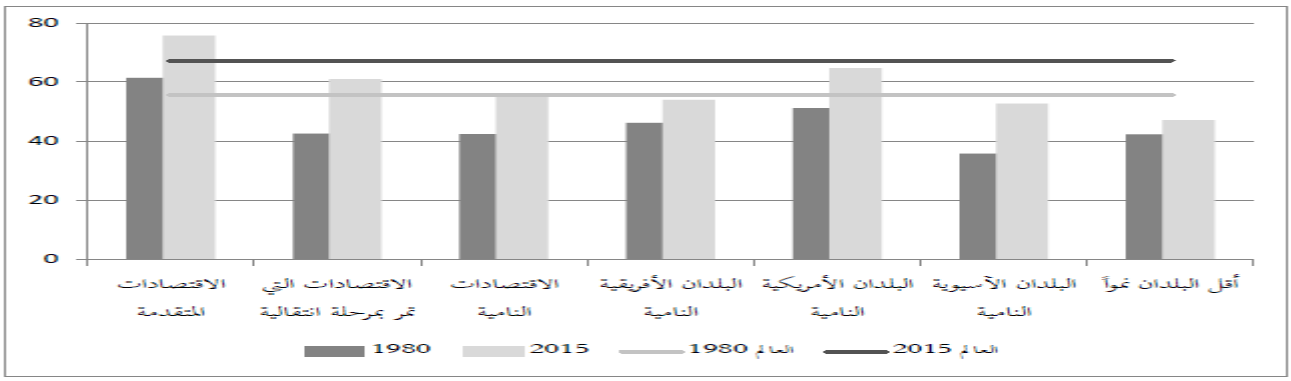

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 3.

بحلول سنة 2018 حسب بيانات البنك الدولي أصبحت الخدمات تمثل ما لا يقل عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي, في أكثر من نصف العالم و65% من الناتج المحلي العالمي؛ وبحلول سنة 2019 كانت قيمة ناتج الخدمات حسب مجموعات الدول من الناتج المحلي الإجمالي كتالي:[1]

أكبر 6 دول في الأمريكيتين من حيث ناتج قطاع الخدمات: جاءت في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيقها ناتج قطاع خدمات مقدر ب 15.1تريليون دولار, وهذا القطاع يمثل ما نسبته 77% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية, ثم تليها في المرتبة الثانية البرازيل بناتج قدره 1.3 تريليون دولار, وفي المرتبة الثالثة المكسيك ب 0.7008 تريليون دولار, أما المرتبة الرابعة كانت من نصيب الأرجنتين بقيمة 0.3629 تريليون دولار, وبعدها كولومبيا ب0.1722 تريليون دولار, وفي المرتبة الأخيرة كانت من نصيب التشيلي بقيمة 0.1596 تريليون دولار.

أكبر 5 دول في آسيا من حيث ناتج قطاع الخدمات: تصدرت الصين دول أسيا محققة ناتج قدره 6.3 تريليون دولار, تليها في المرتبة الثانية اليابان بقيمة 3.4 تريليون دولار, وبعدها الهند ب 1.3 تريليون دولار, ثم روسيا ب 0.8863 تريليون دولار, وأخيرا كوريا الجنوبية ب 0.8089 تريليون دولار.

أكبر 5 دول في أفريقيا من حيث ناتج قطاع الخدمات: حققت جنوب إفريقيا المرتبة الأولى ب 214.9 مليار دولار, وفي المرتبة الثانية نيجيريا ب 209.7 مليار دولار, ثم مصر بقيمة 128.9 مليار دولار, وفي المرتبة الرابعة الجزائر بقيمة 75.1 مليار دولار, وأخيرا السودان ب 57.1 مليار دولار.

أكبر 5 دول في أوروبا من حيث ناتج قطاع الخدمات: تصدرت ألمانيا دول أوروبا محققة ناتج قدره 2.3 تريليون دولار, و في المرتبة الثانية المملكة المتحدة ب 1.9 تريليون دولار, و في المرتبة الثالثة فرنسا ب 1.8 تريليون دولار, ثم ايطاليا ب 1.3 تريليون دولار وأخيرا اسبانيا ب 0.8688 تريليون دولار.

ترتيب الدول العربية من حيث ناتج قطاع الخدمات: أول مرتبة كانت من نصيب السعودية بقيمة 358.7 مليار دولار, والمرتبة الثانية من نصيب الإمارات ب 179.3 مليار دولار, ثم مصر ب128.9 مليار دولار, العراق 93.1 مليار دولار, قطر81.8 مليار دولار, الجزائر 75.1 مليار دولار, الكويت70.8 مليار دولار, السودان 55 مليار دولار, المغرب 54.1 مليار دولار, لبنان 39.4 مليار دولار, لبنان 39.4 مليار دولار, عمان 37 مليار دولار, تونس 24.1 مليار دولار, الأردن 23.5 مليار دولار, البحرين 20.1 مليار دولار, وأخير تأتي قطر في المرتبة 15 بقيمة 3.6 مليار دولار.

ثانيا- حصة قطاع الخدمات مقارنة مع قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم القطاعات الاقتصادية بشكل متباين في الناتج المحلي الإجمالي, ويختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصادياتها, وتكشف النسب بروز قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى, حيث أصبحت منتشرة على نطاق واسع نظرا لتزايد نواتجها على حساب نواتج القطاعات الأخرى.

أكبر ناتج للخدمات حققته الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 18%, ويرجع ذلك لزيادة التوجه لاستخدام الخدمات بشكل كبير على حساب قطاع الصناعة والزراعة, ثم تليها الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 14%, وبعدها الاقتصاديات النامية بنسبة 8% ثم البلدان الأقل نموا بنسبة 5%؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02): حصص قطاعات الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب مستوى الدخل و المنطقة من 1980 إلى 2015

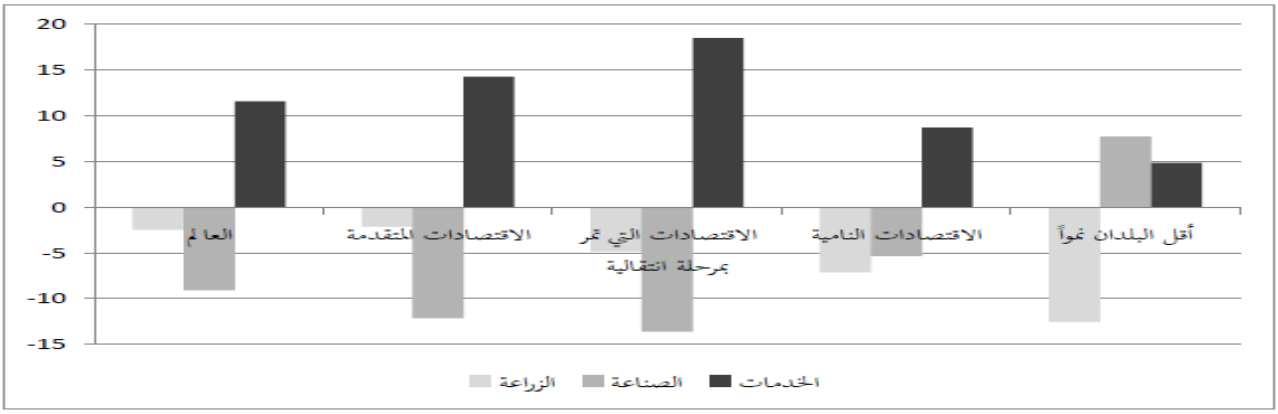

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 3.

ثالثا- التغير السنوي في توزيع العمالة حسب قطاعات الاقتصاد:

من خلال الشكل رقم (03) يتضح لنا وجود اختلاف في التوظيف بين مختلف القطاعات, حيث بلغت نسبة التوظيف في قطاع الخدمات سنة 2016 نسبة 49%, وبنسبة 44% في الدول المتقدمة, حسب هيئة الأمم المتحدة للخدمات دور مهم في الدول المتقدمة فهي المصدر الرئيسي للوظائف بالرغم من الأزمة العالمية سنتي 2008 و2009, ويعود ذلك لتوجه الخدمات إلى السياحة ومشاريع الأعمال في الأسواق المحلية أو الخارجية[2]. ويساهم قطاع الإنشاءات في التوظيف بنسبة 43%, والقطاع المالي بنسبة 25%, قطاع النقل بنسبة23%, تليها قطاعات الأعمال الأخرى بنسبة 56%, أما قطاع الصناعة فقد سجل تراجعا في التوظيف بنسبة 19%, والزراعة بنسبة30%.

حسب بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2018, بلغت مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف للدول العربية النسب التالية:[3]

شهدت سنة 2018 تزايد في نسب التوظيف وذلك لتزايد استخدام قطاع الخدمات, ففي لبنان شهدت نمو بسبب زيادة الاعتماد على الخدمات المالية والسياحية, المغرب ومصر التي ركزت على قطاع النقل والاتصالات والسياحة؛ وحققت الدول العربية نسب التوظيف التالية في قطاع الخدمات: الأردن بلغت نسبة التوظيف في قطاع الخدمات68.1%, تليها الإمارات بنسبة 58.5%, ثم البحرين بنسبة 64.3%, ثم تونس بنسبة 37.5%, الجزائر 29.8%, السعودية 73.6%, السودان 40 %, العراق 75.8%, عمان 31.8%, فلسطين 62.3%, قطر 44.1%, الكويت 72.3%, لبنان 78.3%, ليبيا 70.8%, مصر 51.1%, المغرب 55.9%, موريتانيا 52%, اليمن 47.7%.

في سنة 2019 كانت نسب التوظيف كالتالي:[4]

حسب مساهمة قطاع الخدمات في العمالة لدول الأمريكيتين, جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى للتوظيف بنسبة 79.14% من إجمالي العمالة, ثم تليها البرازيل بنسبة 70.18% من إجمالي العمالة, وبعدها المكسيك بنسبة 61.05% من إجمالي العمالة, أما مساهمة قطاع الخدمات في دول آسيا نجد أن الصين تصدرت المجموعة بنسبة 44.61% من إجمالي العمالة, تليها الهند بنسبة 31.75%, أما دول أفريقيا تصدرت جنوب إفريقيا من حيث أجمالي العمالة بنسبة قدرها 71.60%, ثم نيجيريا بنسبة 51.83%, تليها مصر بنسبة 48.55%, أما مجموعة دول أوروبا حققت ألمانيا نسبة 71.60% من إجمالي العمالة, والمملكة المتحدة بنسبة 80.75%, أما فرنسا فكانت نسبة العمالة 77.08%.

شكل رقم (03): التغير السنوي في توزيع العمالة في قطاعات مختارة بحسب مستوى الدخل من 2001 إلى 2016

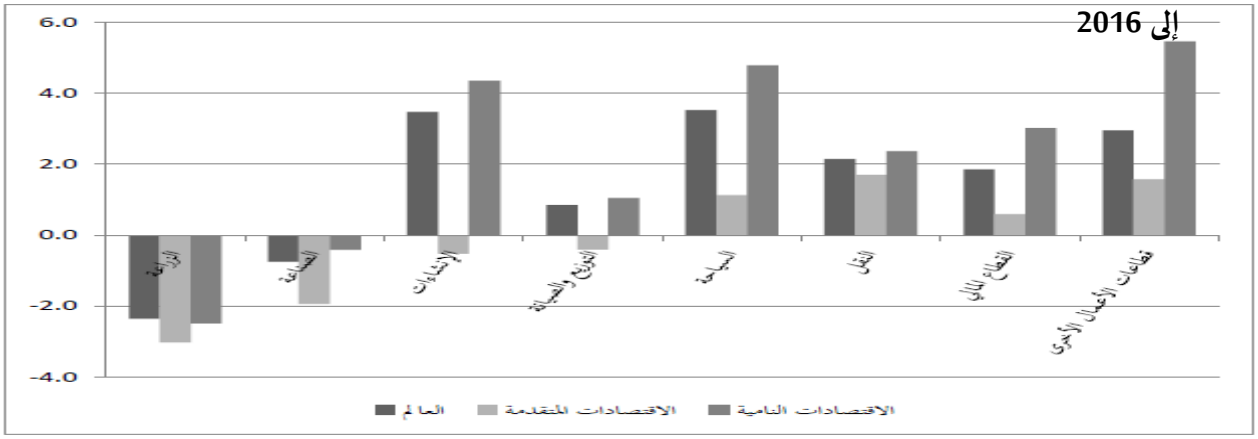

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة,سويسرا, 2017, ص 4.

رابعا- حصة الخدمات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

للخدمات نصيب من الاستثمارات فحسب الشكل رقم (04), نلاحظ تصدر قطاع الخدمات مقارنة مع القطاعات الأخرى بنسبة 53% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2015, ثم قطاع الصناعة بنسبة 42%, أخيرا قطاع الزراعة, وحقق قطاع الخدمات في الهياكل الأساسية أكثر من نصف الاستثمارات ذات الطابع المستجد ب 28%, ثم تليها الإنشاءات 11% ثم الأعمال بنسبة 9% و أخيرا قطاعات أخرى. وبحلول سنة 2018 سجلت الخدمات نسبة 50% من الاستثمارات العالمية.

شكل رقم (04): توزيع مشاريع الاستثمارات المباشرة حسب القطاعات لسنة 2015

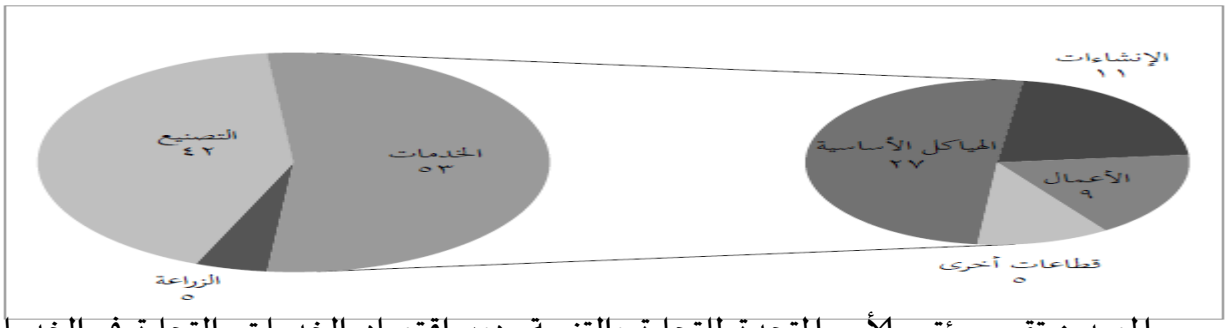

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات, التجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة,سوسرا, 2017, ص 4.

1- تحليل أداء الدول من خلال تجارة الخدمات:

نظرا للتطورات الاقتصادية وبروز تنامي ظاهرة العولمة وتغير التوجه الدولي إلى الانفتاح على الأسواق العالمية, ومع بروز فعالية الخدمات في تحفيز مختلف الأنشطة في مختلف المجلات الاقتصادية, كلها عوامل ساهمت في ظهور تجارة الخدمات وزيادة الاهتمام بها, لما تحققه من فوائض في موازين الخدمات للدول, والذي بدوره يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي, وهذا الدور يختلف باختلاف تركيبة صادرات الخدمات والواردات, لذلك تسعى الدول إلى تنويع تلك التركيبة من اجل الحصول على التميز, القدرة على المنافسة وتحقيق أفضل النتائج.

1-2 مساهمة تجارة الخدمات في الناتج الإجمالي:

حسب الشكل رقم (05) نلاحظ نمو في مساهمة تجارة الخدمات من الناتج الإجمالي للدول العربية رغم تباين نسبة المساهمة حسب كل دولة, ويرجع ذلك إلى تطور استخدام الخدمات حيث بلغت سنة 2010 نسبة 11.46%, وبعدها بدأ بالارتفاع ففي سنة 2011 بلغت نسبة تجارة الخدمات 11.75%, لتصل النسبة بعدها إلى 11.85% سنة 2012, وواصلت نسب المساهمة نموها إلى أن بلغت سنة 2015 نسبة 12.92%, ثم انخفضت بشكل طفيف سنة 2016 بنسبة 12.83%, لتعود للارتفاع سنة 2017 بنسبة 12.97%.

شكل رقم (05): مساهمة تجارة الخدمات في الناتج الإجمالي للدول العربية

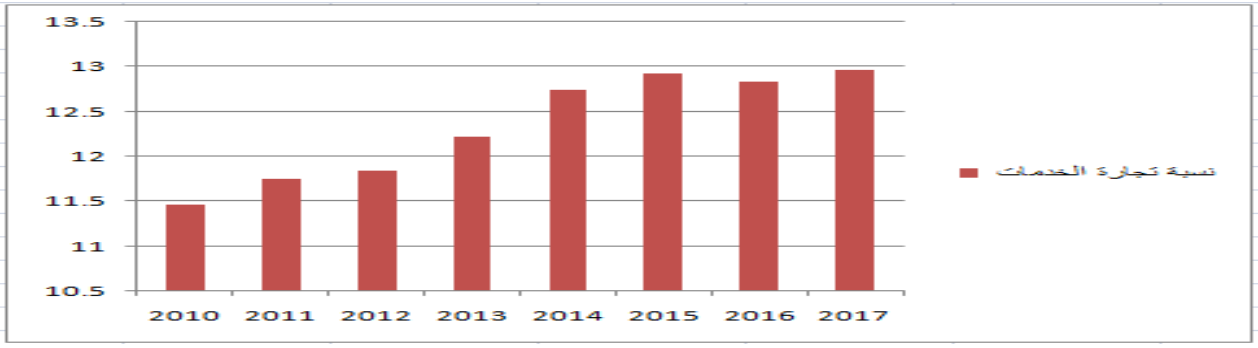

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: تقرير صندوق النقد العربي, الفصل الثاني عشر التعاون العربية في مجال تجارة الخدمات, الإمارات العربية المتحدة, 2018, ص 237.

2-1 البلدان المصدرة والمستوردة للخدمات:

حسب الشكل الموالي نجد أن البلدان المصدرة بلغت نسب صادراتها من الخدمات نصف صادرات دول العالم, ونفس الشيء بالسنة لواردات الخدمات وهذا يعكس وجود تجانس في تشكيلة الخدمات؛ على المستوى العالمي تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الدول من حيث الخدمات المستوردة والمصدرة خلال سنة 2016, حيث بلغت نسبة صادراتها من الخدمات العالمية 15.6% وقيمة وارداتها من الخدمات العالمية 10.08%, تليها المملكة المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 6.8% للصادرات و9.6% للواردات, وفي المرتبة الثالثة ألمانيا بنسبة 5.6% والواردات 6.6%, ثم فرسنا بنسبة 4.9 للصادرات ونسبة 5% للواردات, وفي المرتبة الخامسة الصين بنسبة 4.3% لمساهمة الصادرات و4.2% لمساهمة الواردات, ثم تأتي هولندا في المرتبة السادسة بنسبة 3.8للصادرات و4.1% للواردات, تليها اليابان في المرتبة السابعة بنسبة مساهمة 3.6% للصادرات و3.9% للواردات, وفي المرتبة الثامنة الهند بنسبة مساهمة قدرها 3.3% للصادرات و 3.6% للواردات, وبعدها سنغافورة في المرتبة التاسعة بنسبة3.1% للصادرات و3.3 % للواردات, ايرلندا حلت في المرتبة العاشرة بنسبة مساهمة قدرها 3% للصادرات و2.8% للواردات.

شكل رقم (06): البلدان الرئيسية المصدرة والمستوردة للخدمات سنة 2016

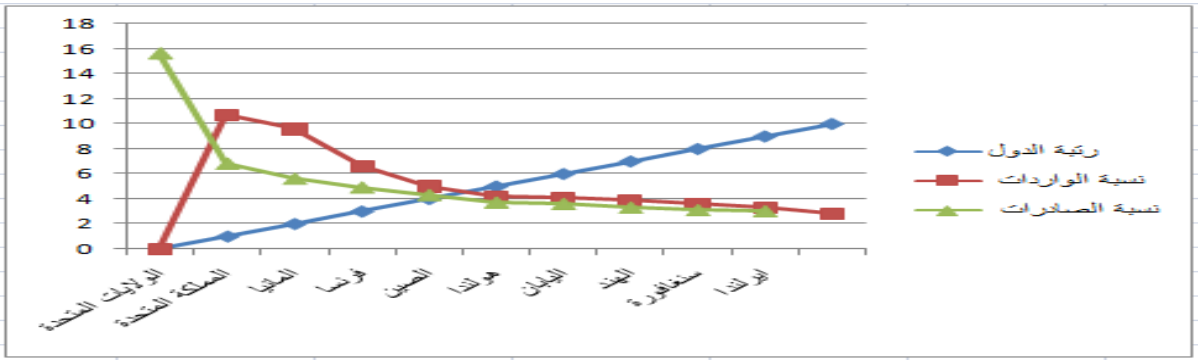

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 6.

أما على مستوى الدول العربية فالشكل رقم (7) يوضح رتب الدول العربية من حيث واردات الخدمات والصادرات لسنة 2018, حيث تتصدر الإمارات الدول العربية في تجارة الخدمات حيث احتلت المرتبة 11 من حيث واردات الخدمات ومرتبة 12 من صادرات الخدمات التجارية, ثم مصر حققت المرتبة 25 لصادرات و32 لواردات الخدمات, تليها قطر برتبة 22 من حيث واردات الخدمات والمرتبة 26 من صادرات الخدمات, ثم السعودية برتبة 27 للصادرات و15 للواردات, المغرب برتبة 28 للصادرات و46 للواردات, لبنان برتبة 29 للصادرات و 33 للواردات, البحرين 36 للصادرات و49 للواردات, الأردن برتبة 47 للصادرات و56 للواردات, العراق رتبة 51 للصادرات و39 للواردات, الجزائر 40 للواردات و70 للصادرات, السودان برتبة 85 للصادرات و42 للواردات, اليمن برتبة 145 للصادرات و125 للواردات, ليبيا برتبة 158 للصادرات و73 للواردات.

من خلال الشكل نلاحظ الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين: وهما الدول التي تفوق وارداتها صادراتها وهي المغرب, لبنان, البحرين, الجزائر, ثم الدول التي تفوق صادراتها للواردات وهي على التوالي: الإمارات, مصر, قطر, السعودية, الأردن, العراق, الكويت, عمان, تونس, السودان, اليمن وليبيا.

شكل رقم (07): ترتيب البلدان العربية من حيث صادرات وواردات الخدمات لسنة 2018

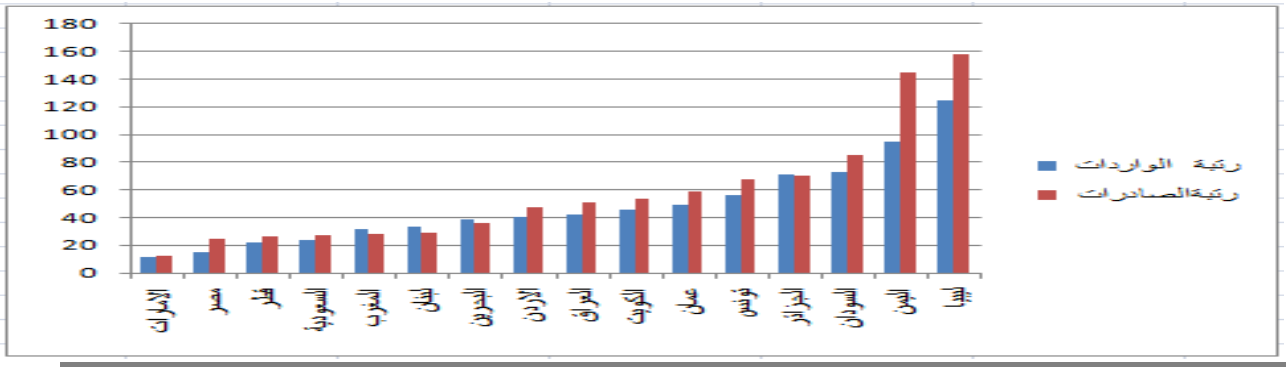

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: تقرير صندوق النقد العربي, الفصل الثاني عشر التعاون العربية في مجال تجارة الخدمات,الإمارات العربية المتحدة, 2018, ص 237.

3-1 نمو صادرات الخدمات في الدول:

من خلال الشكل الموالي الذي يتضمن صادرات السلع والخدمات, نلاحظ نموا في قيم صادرات الخدمات للدول بوتيرة أسرع من نمو صادرات السلع, حيث زادت حصة صادرات الخدمات من مجموع صادرات السلع والخدمات من 24%سنة 2005, إلى 28% سنة 2016 بالنسبة للدول المتقدمة , ومن 14% إلى 17% في الدول النامية, تعتبر صادرات الخدمات أكثر مرونة من صادرات السلع غير أنها شهدت انخفاض سنة 2009, ويعود ذلك لانعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

يرجع ارتفاع الخدمات في الدول النامية لتحقيقها نمو في الاتصالات السلكية واللاسلكية, وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, والخدمات المالية إضافة إلى باقي الخدمات التي تشمل خدمات الأعمال والخدمات المهنية والتقنية كما شهدت نمو في خدمات النقل والاتصال, أما الاقتصاديات المتقدمة فقد حققت التميز في خدمات النقل والأسفار والتوجه نحو التخصص من حيث فئات الخدمات ذات القيمة المضافة العالية مثل الخدمات المالية.

شكل رقم (08): نمو صادرات السلع والخدمات حسب مستوى الدخل خلال الفترة 2008-2016

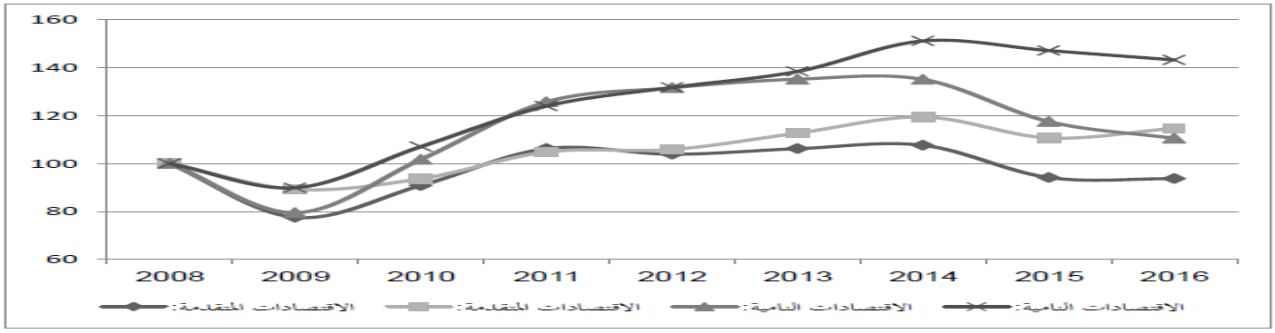

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، دور اقتصاد الخدمات, التجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا,2017 , ص 7.

أما عن صادرات الدول العربية خلال سنة 2018 فقد بلغت قيمتها 214 مليار دولار بحصة 3.7% من الإجمالي العالمي, وتستورد خدمات بقيمة 339 مليار دولار بحصة 6.1% من الإجمالي العالمي, وهذا يعكس ارتفاع تجارة الخدمات العربية والتي بلغت قيمتها 553 مليار دولار أي ما يعادل 4.8% من إجمالي تجارة الخدمات في العالم.[5]

4-1 هيكل صادرات الخدمات في الدول:

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا تفاوت نسب صادرات الخدمات التجارية بين الدول وهي كتالي:

بالنسبة للدول المتقدمة نلاحظ أنها حققت أعلى نسبة في خدمات الأعمال التجارية الأخرى (المقصود بها خدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية والتقنية) قدرت ب23.9%, تليها خدمات الأسفار بنسبة 21.4% , وخدمات النقل ب 15.8% ثم تأتي بعدها الخدمات المالية بنسبة 13.6%, ونسبة 10.6 % للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, ثم الملكية الفكرية بنسبة 9%, ثم تأتي كل من الخدمات المتصلة بالسلع والخدمات الشخصية والثقافية بالنسب التالية على التوالي 3.4%, 1%, ويعود هذا الانخفاض في الخدمات على حساب خدمات أخرى بسبب التوجه الجديد للدول المتقدمة, وذلك لاهتمامها بتجارة الخدمات التي تحقق لها أكبر قيمة محققة.

فيما يخص الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نجد اعلي نسبة لاستخدام الخدمات كان من نصيب خدمات النقل بنسبة 35.1%, ثم خدمات الإسفار بنسبة 23.2%, ثم خدمات الأعمال التجارية الأخرى بنسبة 16.6 %, وبمستوى متوسط في كل من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, الخدمات المالية, والخدمات المتصلة بالسلع ومستوى ضعيف في كل من الخدمات المتصلة بالسلع, الملكية الفكرية والخدمات الشخصية والثقافية والريفية بنسبة 1%.

أما البلدان الأفريقية النامية فحققت أعلى نسبة في الأسفار بنسبة 39.1%, ثم النقل بنسبة 29.2%, تليها الأعمال التجارية الأخرى بنسبة 15.7% من إجمالي الخدمات, ثم تأتي خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 6.6%, أما صادرات كل من الخدمات المالية, الإنشاءات, الخدمات المتصلة بالسلع , وأخيرا الملكية الفكرية فقد اتسمت بالضعف.

أما دول البلدان الأمريكية النامية فكانت أكبر نسبة للصادرات في الأسفار بنسبة 47.4%, والأعمال التجارية الأخرى بنسبة 20.8% والنقل بنسبة 16.2%, أما صادرات الخدمات في كل من الخدمات المتصلة بالسلع, الإنشاءات, الخدمات المالية والملكية الفكرية و الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية كانت ضعيفة.

فيما يخص البلدان الأسيوية فقد كانت صادرات الخدمات الخاصة بكل من الأسفار والنقل والأعمال التجارية الأخرى والاتصالات و تكنولوجيا المعلومات جيدة, وبنسبة منخفضة في الخدمات المتعلقة بكل من الخدمات المالية, الملكية الفكرية, الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

وفي البلدان الأقل نموا فكانت أعلى نسبة لصادرات الخدمات فيها لخدمات الأسفار بنسبة 53.5%, ثم تليها خدمات النقل, وبمستوى منخفض في باقي الخدمات.

جدول (01): صادرات من خدمات تجارية مختارة بحسب مستوى الدخل و المنطقة لسنة 2016

فئة الخدمات	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات المتقدمة	البلدان الأفريقية النامية	البلدان الأمريكية النامية	البلدان الآسيوية النامية	أقل البلدان نموا
الخدمات المتصلة بالسلع	٣,٤	٦,٤	٣,٤	٢,٠	٢,٥	٣,٦	١,٩
النقل	١٥,٨	٣٥,١	٢١,١	٢٩,٢	١٦,٢	٢١,٢	٢٣,١
الأسفار	٢١,٤	٢٣,٢	٣٣,٨	٣٩,١	٤٧,٤	٣١,٤	٥٣,٥
الإنشاءات	١,٣	٥,٦	٢,٨	٢,٣	٠,١	٣,٢	١,٨
الخدمات المالية	١٣,٦	٢,٢	٦,٥	٤,٢	٥,٠	٦,٩	٢,١
الملكية الفكرية	٩,٠	٠,٨	١,٤	٠,٣	٠,٨	١,٥	٠,٣
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٠,٦	٩,٤	٩,٥	٦,٦	٤,٧	١٠,٤	٨,٦
الأعمال التجارية الأخرة	٢٣,٩	١٦,٦	٢٠,٦	١٥,٧	٢٠,٧	٢١,٠	٧,٨
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٢,٧	٠,٧	٠,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة,سويسرا, 2017, ص 8.

أما بالنسبة لهيكل صادرات الخدمات للدول العربية لسنة 2018, احتلت خدمات النقل الصدارة بنسبة 30.50%, ثم خدمات السفر بنسبة 39.60%, ثم خدمات أخرى بنسبة 29.90% من أجمالي صادرات الخدمات الأخرى؛ أما الواردات الخاصة بالخدمات فكانت من الخدمات الأخرى بنسبة 42.90%, تليها خدمات السفر بنسبة 28.70%, وأخيرا النقل بنسبة 28.40%.من إجمالي الواردات.

شكل رقم (09): هيكل صادرات وواردات الخدمات للدول العربية سنة 2018

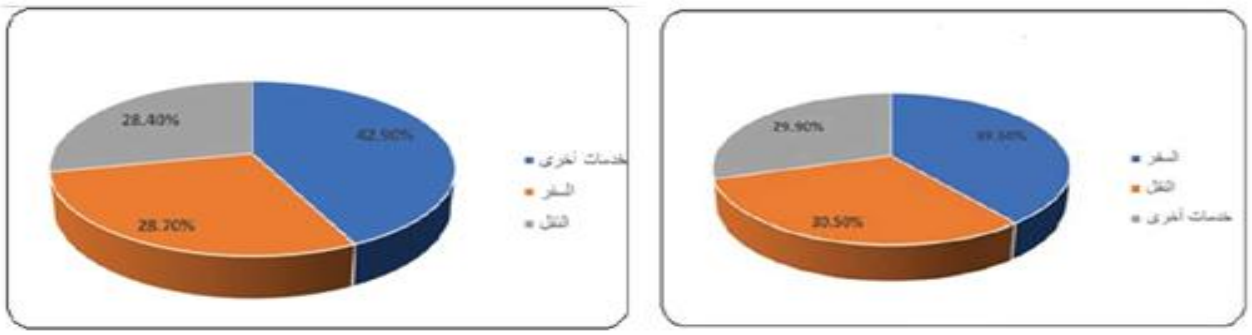

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي, الفصل الثاني عشر التعاون العربية في مجال تجارة الخدمات, الإمارات العربية المتحدة, 2018, ص 239.

2- مساهمة الخدمات في العمليات لاقتصادية:

للخدمات أثار مهمة على مختلف الأنشطة وعوامل الإنتاج والتصدير والاستيراد داخل الدول, فهي تساهم في خلق قيم مضافة في الفلاحة والصناعة الاستخراجية والتحويلية, العمليات الإنتاجية وارتباطها الوثيق بمختلف المراحل التي تمر بها, كما لها دور كبير في نمو الصادرات, ومع التطورات التكنولوجية والتقنية التي أحدثت قفزة نوعية للكثير من الاقتصاديات أدى إلى تفعيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كل المستويات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص التصدير, حيث أدى ذلك إلى تباين الدول من حيث درجة استخدامها, فهي تعتبر إحدى الاستراتيجيات المهمة لتعزيز التنافس بين الدول وسياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية, والملاحظ أن اغلب التغيرات في القطاعات الاقتصادية للدول كان للخدمات دور كبير فيها.

2-1القيمة المضافة للخدمات في صادرات قطاعات مختارة:

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ تباين في مساهمة قطاع الخدمات في مختلف الصادرات المختارة للدول حيث كانت النسب كالتالي:

ففي الدول المتقدمة كانت أكبر مساهمة للخدمات في صادرات معدات النقل وذلك بنسبة 33%, والآليات بنسبة 31%, والصناعة الكيميائية بنسبة 30%, وتجهيز الأغذية بنسبة 28%, ثم صناعة الورق بنسبة 27%, و المنسوجات بنسبة 26%, أما الزراعة فكانت مساهمة الخدمات في صادراتها بنسبة 24%, وكانت أضعف مساهمة في إنتاج الطاقة.

أما الدول التي في المرحلة الانتقالية فقد برز دور قطاع الخدمات بشكل فعال في كل من: معدات النقل بنسبة 35%, تليها الصناعة الكيميائية ب 31%, وبعدها إنتاج الطاقة والآليات بنسبة27%, وبنسبة 26% في صناعة الورق وتجهيز الأغذية,, ثم تليها المنسوجات بنسبة 25%, وأدنى مساهمة كان في الزراعة بنسبة 12%.

في الدول النامية كانت أكبر مساهمة للخدمات في معدات النقل بنسبة 28%, تليها الآليات بنسبة 27%, ثم صناعة الورق بنسبة 26%, تليها المنسوجات بنسبة 25%, ثم الصناعة الكيماوية بنسبة 23%, ثم تجهيز الأغذية بنسبة 22%, وكانت نسبة الخدمات ضعيفة في الزراعة ب 14%, وإنتاج الطاقة ب 5%.

أما باقي دول العالم فقد حققت أكبر نسبة في معدات النقل بنسبة 33%, تليها الآليات بنسبة 29%, وبعدها الصناعات الكيماوية بنسبة 27%, ثم الصناعة الورقية بنسبة 26%, والمنسوجات وتجهيز الأغذية بنسبة 25%, وأخير كانت نسبة المساهمة ضعيفة نوعا ما في كل من الزراعة بنسبة 18%, وانتاج الطاقة ب 14%.

يتبين أن لقطاع الخدمات دور مهم في صادرات معدات النقل والصناعة الكيمائية والآليات, وبمساهمة متوسطة في صناعة الورق والمنسوجات, وتجهيز الأغذية, وتراجع في مساهمته, وبشكل متباين بين الدول في كل من إنتاج الطاقة والزراعة.

شكل رقم (10): مساهمة قطاع الخدمات في صادرات مختارة

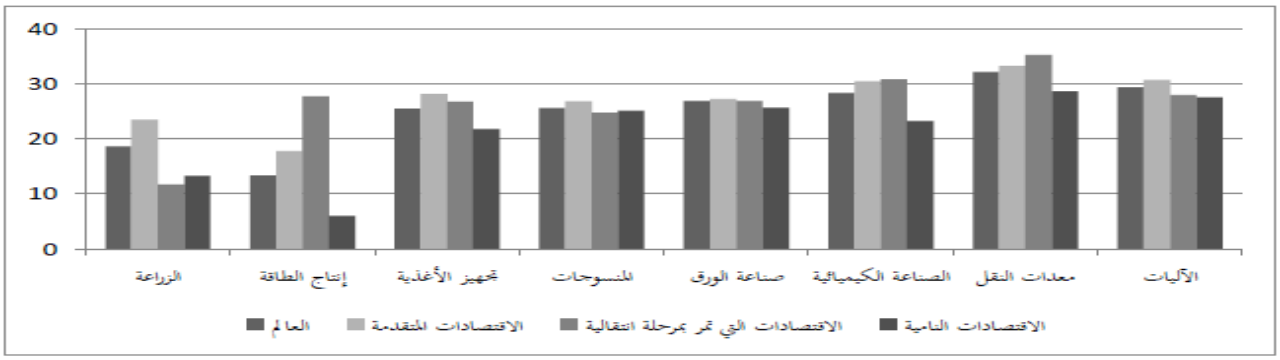

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي للتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 14.

3-2 القيمة المضافة لقطاع الخدمات حسب أكبر قطاعات للتصدير:

حقق قطاع الخدمات أكبر قيمة مضافة له في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من مجموع الصادرات العالمية بنسبة 17%, ثم التوزيع بنسبة 13%, ثم النقل ب 9%, ثم المالية والتأمين ب 5%.

إن الدول المتقدمة حققت اكبر مساهمة للخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, ثم قطاع النقل بنسبة 8%, يليها قطاع التوزيع بنسبة 6%, وأخير قطا المالية والتأمينات ب5%.

أما الدول التي في مرحلة انتقالية فكانت أكبر مساهمة للخدمات في قطاع التوزيع ب13%, يليها قطاع النقل بنسبة 9%, ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 8%, وأخير قطاع المالية بنسبة 4%.

والدول النامية كان أ كبر قطاع ساهمت فيه الخدمات هو التوزيع بنسبة 8%, ثم النقل بنسبة 7%, ثم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بنسبة 7%, وأخيرا قطاع المالية والتأمينات بنسبة 4%.

أما دول العالم فكانت أكبر مساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 13%, يليها قطاع النقل ب 9%, ثم التوزيع ب 7%, وأخيرا قطاع المالية والتأمينات بنسبة 5%.

نلاحظ أن أعلى مساهمة للخدمات في تحقيق القيمة المضافة, كان في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال للدول المتقدمة ودول العالم لذلك عليها التوجه نحو تحقيق إضافة أكثر في كل من قطاع

المالية والتوزيع, الاقتصاديات النامية ودول العالم لابد من زيادة التوجه بالخدمات نحو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمالية والتأمينات.

شكل رقم (11): مساهمة قطاع الخدمات في تحقيق القيمة المضافة حسب أكبر قطاعات للتصدير

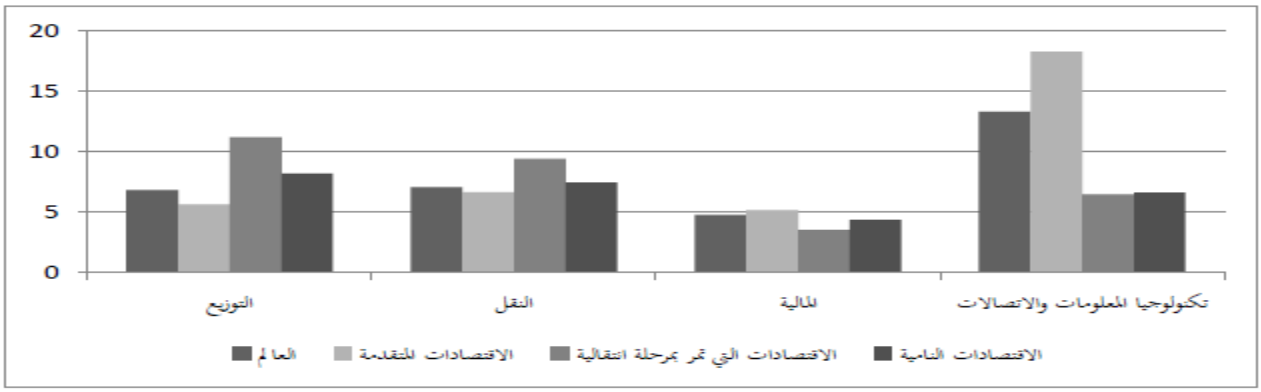

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 15.

4-2 مساهمة الخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الصادرات:

نظرا للتطورات المتسارعة والمتنامية في وقتنا التي تحدث في الدول, زادت الحاجة إلى زيادة استخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير في مختلف القطاعات لما تحدثه من مميزات وفوارق بين الدول, نجد أن للخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم في تنمية باقي القطاعات,بشكل عام, وعلى الصادرات بشكل خاص, فهي تساهم في خلق التميز للدول وتعزز تنافسيتها ومكانتها عالميا, حيث ارتبط تطور ونجاح العمليات الاقتصادية على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع عملياتها الاقتصادية, لذلك أردنا إبراز هذا الدور على صادرات مختارة لمعرفة واقع استخدامه بين الدول في عمليات التصدير.

ونلاحظ تفاوت استخدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بين الدول, فحسب الشكل رقم (12) المتضمن الدور الذي تحدثه خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض الصادرات المختارة, نلاحظ وجود اختلافات في دوره بين الدول؛ وهي كتالي:

في الدول المتقدمة نجد أن لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال دور كبير وفعال في تنمية مختلف الصادرات التي تقوم بها, حيث ساهمت في زيادة كل من صادرات معدات النقل والصناعة الكيميائية بنسبة 15%, ورفعت صادرات الآليات وتجهيز الأغذية 14%, وبعدها صناعة الورق 13%, ثم المنسوجات بنسبة 12%, والزراعة بنسبة 10%, وأخيرا إنتاج الطاقة بنسبة 7%.

أما الدول التي في المرحلة الانتقالية نجد أن استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متفاوت بين المتوسط والضعيف أكبر نسبة مساهمة حققتها كان في معدات النقل بنسبة 7%, ثم صناعة الورق وإنتاج الطاقة والصناعة الكيماوية بنسبة 5%, ثم تجهيز الأغذية ب 4%, والمنسوجات بنسبة 3%, وأخيرا الزراعة بنسبة 2%, وعليه يتضح من خلال النسب ضعف استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى انخفاض صادراتها.

أما الدول النامية كذلك حققت نسب متباينة بين المتوسط والمنخفض, وهذا راجع لضعف استخدامها لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال, حيث حققت النسب التالية: أكبر نسبة كانت في معدات النقل بنسبة 6%, ثم الآليات وصناعة الورق بنسبة 5%, تليها كل من الصناعة الكيماوية والمنسوجات بنسبة 4%, ثم الزراعة ب 3%, وأخيرا إنتاج الطاقة بنسبة 2%.

دول الأقل نموا لم تحقق نتائج جيدة بل كانت ضعيفة لغياب استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, حيث حققت النسب التالية: أعلى نسبة كانت في صناعة الورق بنسبة 3%, ثم الطاقة, معدات النقل, المنسوجات, تجهيز الأغذية, وبنسبة ضعيفة جدا في كل الزراعة والمنسوجات.

وعليه يتضح لنا الدور الفعال الذي تحققه خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع الصادرات بمختلف أنواعها, وهذا ما يعكسه اقتصاد الدول المتقدمة, أما باقي الدول فقد أثبتت ضعف استخدامها لها مما أدى إلى انخفاض في فعالية صادراتها, لذلك يتعين على تلك الدول تطوير استخدام التكنولوجيا والاتصالات في مختلف عملياتها حتى تضمن التطور والمنافسة.

شكل رقم (12): مساهمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صادرات قطاعات مختارة

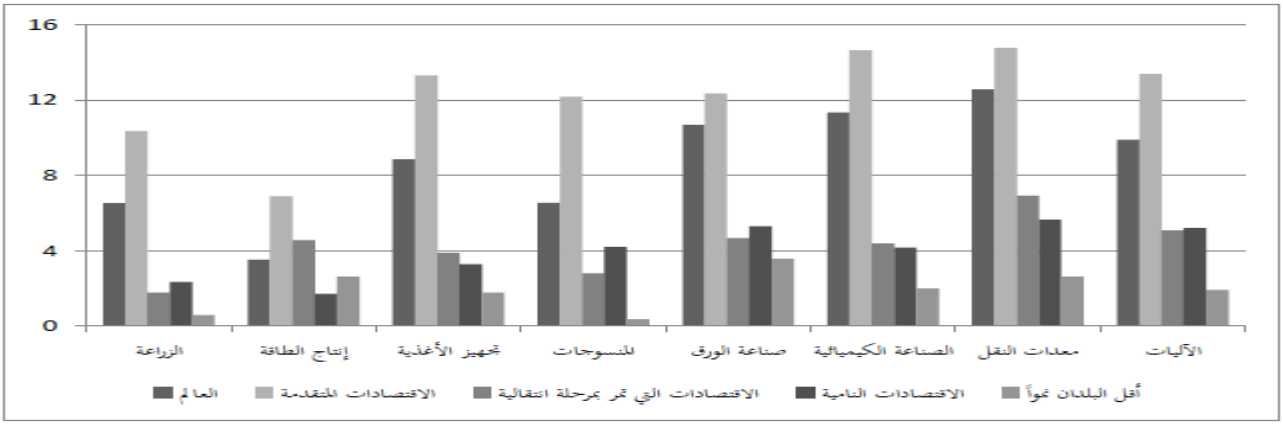

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة, سويسرا, 2017, ص 16.

5-1 آفاق قطاع الخدمات في ظل أزمة كوفيد 19

يمر الاقتصاد العالمي حاليا بأزمة عالمية ناتجة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) في العالم, والذي اثر بشكل كبير على الدول سواء من الناحية الاقتصادية, السياسية, البشرية وحتى الثقافية, وظهر أثره بشكل كبير في الدول المنخفضة الدخل, لقد نتج عنه تراجع كبير في العديد من الأنشطة خصوصا الاقتصادية, مما أدى لشلل العديد من الشركات والعمليات والمبادلات وتضاؤل التدفقات المالية بين الدول, نتيجة الحجر الكلي أو الجزئي التي اتخذ من أجل مواجهة هذه الأزمة.

وبرز أثره على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاع الخدمات بسبب تأثر السياحة بشكل كبير, وتدهور الخدمات اللوجستية خصوصا خدمات النقل الجوي والشحن الدولي, حيث أدى تفشي هذا الوباء إلى تعليق الرحلات بكل أنواعها بما فيها الرحلات الخاصة بالمعاملات التجارية بسبب الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول كتحديد أوقات التجوال وتوجه الدول نحو الانغلاق على نفسها, كلها عوامل أثرت على الخدمات بشكل عام وتجارة الخدمات بشكل خاص.

5-2 آفاق الخدمات السياحية في ظل أزمة فيروس كوفيد- 19

إن لتفشي فيروس كوفيد-19 تأثير كبير على السياحة حيث تسبب في إيقاف السفر بشكل جزئي أو كلي حسب الدولة, و هذا ساهم في خفض الطلب على السياحة وتراجعها بشكل كبير, حيث شلت الكثير من الأنشطة السياحية منذ بداية هذه ألازمة.

فحسب الهيئات السياحية الدولية تكبدت استراليا تكلفة 4.5 مليار استرالي مع توقع انخفاض الأرباح, أما الصين تكبدت خسائر بسبب إيقاف التنقلات والمجموعات السياحية, أما ماليزيا تم غلق كل المناطق السياحية, والمكسيك تعرضت صناعة الطيران لخسارة 30 مليار دولار مكسيكي, وفي كوريا خسرت 10 مليارات وون جراء عملية إلغاء الحجوزات.[6]

حسب الشكل رقم (13) الذي يبين مسار تطور السياحة خلال السنوات نجد أنها اتسمت بالنمو المتواصل انطلاقا من سنة 1995 إلى غاية 2019, ففي سنة 2000 حقق قطاع السياحة قيمة 675 مليون دولار, ومن خلال المخطط نلاحظ تدبدب في نمو السياحة سنتي 2001 و2003 ويرجع ذلك حسب الخبراء إلى المتلازمة النفسية الحادة (سارز), وحرب العراق, وبعدها تعود السياحة للانتعاش, ويستمر في نموه إلى غاية 2009 حيث سجل انخفاضا, ويعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية والمالية, ثم يعود إلى النمو ليحقق أعلى مستوى له سنة 2019 بقيمة 1.461 مليون دولار.

شكل رقم (13): تطور قطاع السياحة

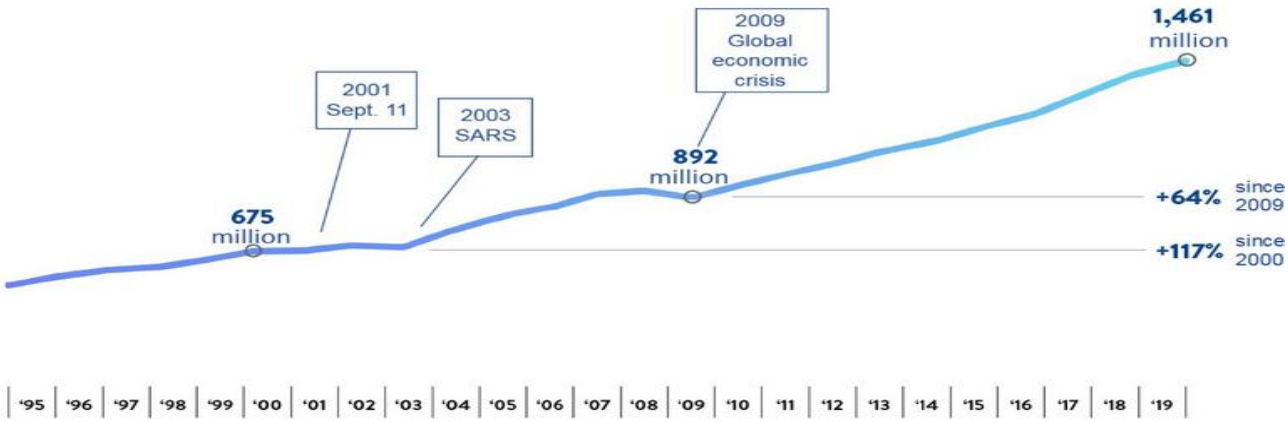

http://www.unwto.org/ar/impact-assment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism المصدر:

تاريخ الاطلاع يوم: 2020/05/23.

حسب الشكل رقم (14) شهدت السياحة تباين من حيث زيادة عدد السياح خلال السنوات, حيث سجلت أكبر عدد للسياح سنة 2004, وسجلت تراجع ملحوظ سنة 2001, 2003, 2009 ويعود ذلك كما ذكرنا سابقا إلى الأزمة الاقتصادية والمالية, ونلاحظ أنه بين سنتي 2015 و2016 انخفضت نسبة السياح من 4.8% إلى 3.8%, لترتفع بعد ذلك سنة 2017 بنسبة 7.2%, ثم تعود نسبة السياح للانخفاض ففي سنة 2018 سجلت نسبة 5.6%, واستمر انخفاضها إلى غاية 3.6%؛ وحسب منظمة السياحة العالمية توقعت أنه سيكون تراجع في عدد السياح بنسبة تتراوح ما بين 1% و3% سنة 2020.

شكل رقم (14): تطور عدد السياح من سنة 2001 إلى غاية 2020

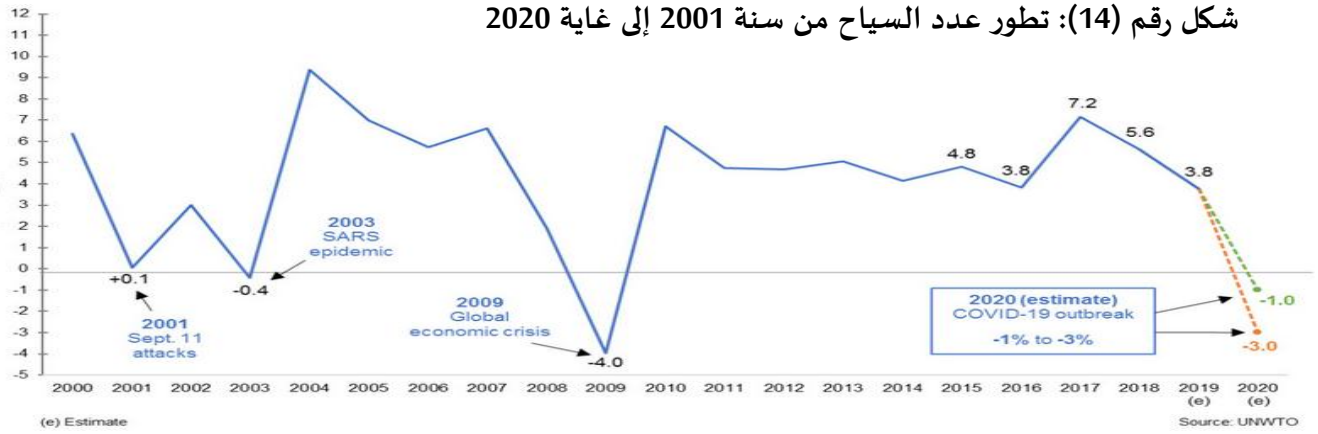

http://www.unwto.org/ar/impact-assment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism المصدر:

تاريخ الاطلاع يوم: 2020/05/23

من خلال الشكل (15) يتضح لنا أن السياحة سجلت سنة 2003 انخفاض في قيمة السياحة, حيث بلغت خلال هذه السنة 691 مليون دولار, بنسبة تراجع 0.4% وبتكلفة قدرها 3 مليون دولار, وفي سنة 2009 بلغت قيمة السياحة 892 مليون دولار حيث سجلت انخفاض خلال هذه السنة بنسبة 4% بتكلفة قدرها 37 مليون دولار, أما سنة 2020 فيتوقع تراجع في قيمة السياحة, حيث يتوقع أن تكون بين 1.446 مليون دولار و1416مليون دولار, بنسبة تتراوح مابين 1%و 3%, وبتكلفة من 15 مليون دولار إلى 44 مليون دولار.

شكل رقم (15): تكاليف السياحة من سنة 2000 إلى غاية 2020

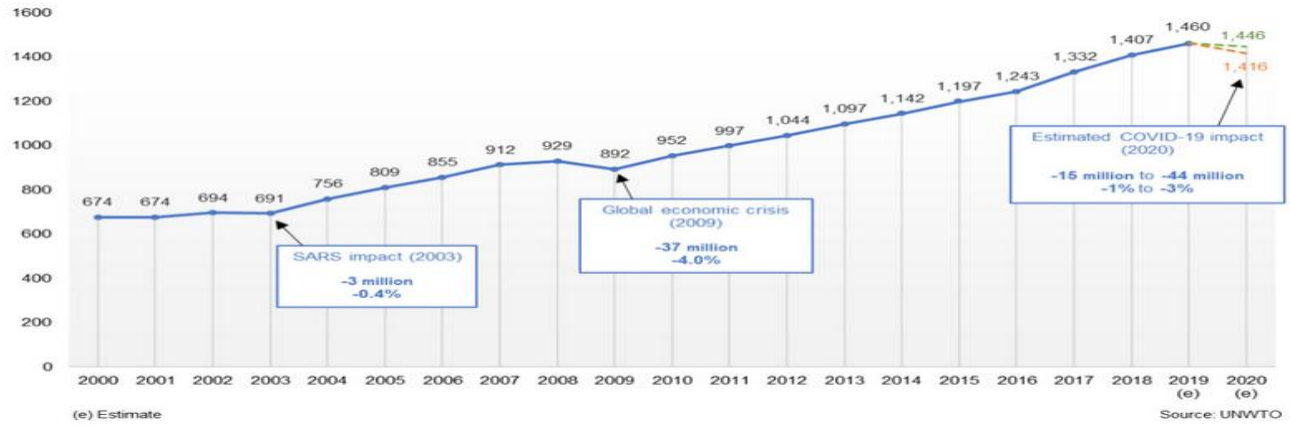

http://www.unwto.org/ar/impact-assment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism المصدر:

تاريخ الاطلاع يوم: 2020/05/23

6-2 آفاق تجارة الخدمات في ظل أزمة فيروس كوفيد- 19

لقد أثر فيروس كرونا على التجارة كذلك, فحسب تقرير مؤسسة ضمان أن فيروس كوفيد-19 قد ساهم في انكماش التجارة السلعية من 13% إلى 38% خلال سنة 2020, ومن المرجح أن تتجاوز خسائر هذه الأزمة أزمة 2008 بسبب القيود المفروضة على النقل والسفر, أما على الصعيد العربي فقد شهدت الصادرات تراجعا سنة 2020 بحوالي 88 مليار دولار, مشيرة إلى أن اغلب الخسائر سوف تكون في الصناعات التعدينية والكيميائية بنسبة 71%, في حين تراجعت الواردات بقيمة 111مليار دولار وأغلب

الخسائر فيها تكون في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة51%, وتعتبر أمريكا الشمالية الأكثر تضررا ثم أمريكا الوسطى والجنوبية.[7]

أما على صعيد تجارة الخدمات فحسب الشكل رقم (16) الذي يبين تطور مؤشر جي بي مورقان لطلبات التصدير لمديري المشتريات, الذي يبين الاتجاه السائد للحالة لاقتصادية للصناعة والخدمات يتضح أن طلبات التصدير لمديري المشتريات في مجال الخدمات اتسمت بالاستقرار بداية من سنة 2014 إلى غاية 2017, وفي سنة 2018 و2019 حقق المؤشر أعلى مستوياته محققا بذلك أكبر طلب للمصدرين في مجال الخدمات, أما سنة 2020 ونتيجة لتداعي أزمة كوفيد-19 يتوقع أن المؤشر سوف ينخفض بين المجالين 43.3 نقطة و35.5 نقطة.

شكل رقم (16): تطور مؤشر جي بي مورقان لطلبات التصدير لمديري المشتريات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية الاتجاهات والسمات, الكويت, 2020, ص 08.

أما الصادرات العربية شهدت تراجعا كبيرا خاصة في قطاع التعدين بنسبة 56%, تليها الصناعة الكيميائية بنسبة 15%, ثم الصناعات التحويلية بنسبة 13%, وبعدها الزراعة والصناعات الغذائية بنسبة 8%, أما الخدمات وصادرات أخرى فقد سجلت تراجع بنسبة 8% وهذا ما يبينه الشكل رقم(17).

شكل رقم (17): نسب تراجع الصادرات حسب القطاعات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية الاتجاهات والسمات, الكويت, 2020, ص 9.

حسب الشكل رقم (18) يتضح لنا أن واردات قطاع الصناعات التحويلية هو الأكثر تضررا حيث سجل تراجعا بنسبة 51%, ثم قطاع الصناعات الكيمائية بنسبة 17%, يليها قطاع الخدمات وصادرات أخرى بنسبة 15%, ثم الزراعة والصناعات الغذائية بنسبة14%, وأخيرا التعدين بنسبة 3%.

شكل رقم (18): نسب تراجع الواردات حسب القطاعات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية الاتجاهات و السمات, الكويت, 2020, ص 10.

حسب تقديرات صندوق النقد العربي من المتوقع أن يسجل ميزان الخدمات والدخل عجزا بقيمة 105 مليار دولار بالنسبة للدول العربية, أما دول مجلس التعاون للخليج العربي من المتوقع أن تسجل عجزا ب 85.9 مليار دولار خلال سنة 2020, والتي تمثل نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي, أما الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط من المتوقع أن تسجل عجز بقيمة 27.5 مليار دولار سنة 2020, أما الدول العربية المستوردة للنفط فمن المتوقع أن تحقق فائض في ميزان الخدمات والدخل.[8]

6-2 آفاق الخدمات اللوجستية في ظل أزمة كوفيد- 19

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للخدمات اللوجستية دور فعال في بيئة أداء الأعمال والاستثمار, سواء على المستوى الدولي أو العربي, وحسب المؤسسة الخدمات اللوجستية تتضمن عدة محاور, النقل, الجرد, والتخزين, المعالجة المادية, التغليف, التنفيذ, التخطيط والتنظيم الجيد لها بشكل يسمح تقليل الوقت والتكلفة.[9]

حسب مؤشر الخدمات اللوجستية نجد تصدر السعودية الدول العربية حيث احتلت المرتبة 11 عالميا سنة 2019, تليها قطر في المرتبة الثانية برتبة 34 عالميا, ثم سلطنة عمان في المرتبة 50 عالميا والثالثة عربيا, ثم باقي الدول تراوحت رتبها ما بين 63 إلى 199 عالميا؛ وهذا ما يوضحه الشكل رقم (18) التالي:

شكل رقم (18): قيم و ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الخدمات اللوجستية

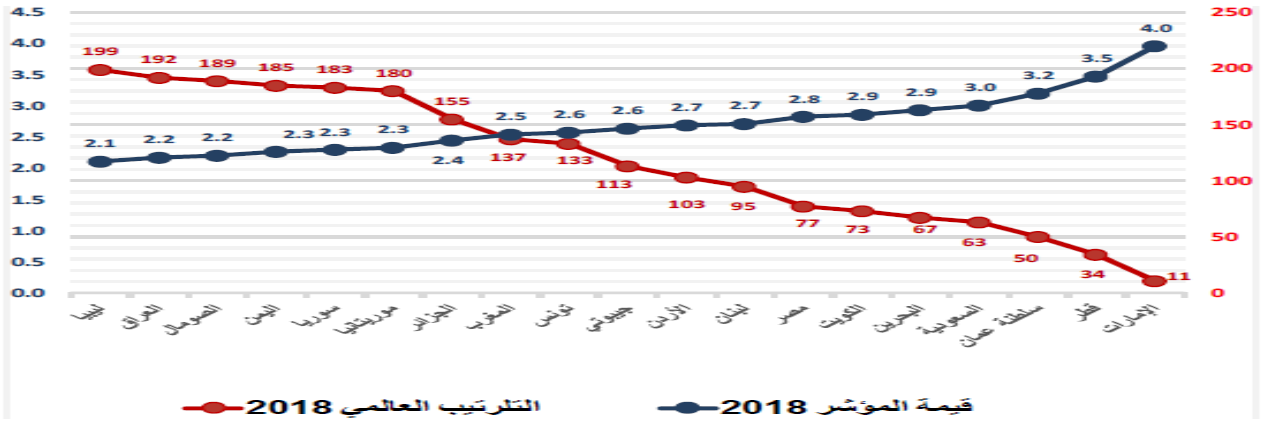

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية الاتجاهات والسمات, الكويت, 2020, ص 22.

ومن بين الخدمات اللوجستية كان النقل الأكثر تضررا بسبب أزمة كوفيد-19 نتيجة لانخفاض الرحلات, وحتى إيقافها في بعض الدول وتراجع عوائد شركات النقل.

حسب التقديرات الأخيرة الصادرة عن المجلس الدولي للمطارات نتج توقف شبه كامل لخدمات النقل الجوي, ومن المتوقع انخفاض حركة المسافرين بنسبة 38% في سنة 2020 بسبب الأزمة, إضافة إلى انخفاض إيرادات المطارات بنسبة 45%, كذلك من المتوقع توقف الكثير من المطارات بين سنتي 2020 و2021, بسبب غلق الحدود في كثير من الدول وتراجع عدد المسافرين في الدول العالم بما فيها الدول العربية, حيث يتوقع انخفاض عدد المسافرين إلى 40% سنة 2020, مما يؤدي إلى التراجع في الإيرادات ب 28 مليار دولار, وقد تراجعت نسبة استخدام الطائرات إلى 57% عالميا و77.5% عربيا.[10]

سجلت الدول العربية انخفاض في عدد المسافرين حيث حققت النسب التالية: السعودية انخفضت بنسبة 51%, الإمارات 53%, مصر 48%, المغرب 51%, الكويت 41%, الجزائر 58%, تونس 44%, قطر 49, عمان 48%.[11]

كما أثرت هذه الأزمة على الوظائف في قطاع الطيران حيث نلاحظ أن اكبر المتضررين كانت المغرب حيث سجلت انخفاض قدره 499.000, ثم الإمارات بانخفاض قدره 378.700, ثم تليها كل من السعودية ب 287.500, ومصر ب 279.800, ثم تليها باقي الدول العربية؛ وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (19): عدد الوظائف المتأثرة في قطاع الطيران

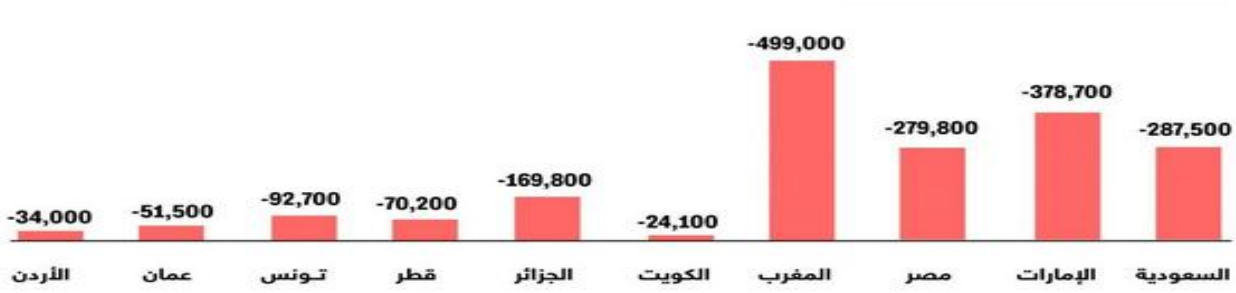

المصدر : تاريخ الاطلاع يوم: 2020/05/23

http://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/26/infograph-coronavirus-effect-travel-secctor-middle-east-iata 020/02/18/1297491

خدمات الشحن تأثرت كذلك بأزمة كوفيد- 19 نظرا للحجر الكلي أو الجزئي الذي شهدنه معظم الدول, فحسب مؤشر أسعار الشحن نجد أنه وصل إلى أدنى مستوياته سنة 2020, وانخفض بشكل حاد بسبب تداعيات الأزمة وانخفاض لطلب, وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (20): مؤشر أسعار الشحن

تاريخ الاطلاع يوم: 2020/05/23.http://alborsaanews.com/2020/02/18/1297491 المصدر:

خلاصة

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحديد مكانة الخدمات في الاقتصاد الدولي, وتحليل أدائها على المستوى العالمي من خلال تجارة الخدمات, ومعرفة واقع تطبيقها من طرف الدول, وحاولنا التعرف على مدى مساهمتها في مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية, وفي الأخير قمنا بدراسة آفاق قطاع الخدمات ومدى تأثره في ظل أزمة كوفيد- 19؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ للخدمات دور مهم في زيادة الناتج المحلي الجمالي للدول واتسمت بالزيادة خلال السنوات, وزيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع الخدمات؛

بالنسبة لمكانة الخدمات ودورها في اقتصاديات الدول, توصلت الدراسة إلى تباين بين الدول من حيث استخدام الخدمات؛ وهي كتالي:

- ✓ تصدر الدول المتقدمة من حيث مساهمة حصة الخدمات في اقتصادها إذ أثبتت دورا كبيرا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي, ونمو واسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخدمات, إضافة إلى إسهامها بشكل كبير في التشغيل؛ كما أنها حققت الريادة في خدمات الأعمال التجارية, والمهنية والتقنية والنقل وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, بينما سجلت أداء متفاوت في باقي الخدمات, كما أثبتت الدراسة فعالية دور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ أما الدول النامية تباينت من حيث استخدام الخدمات في قطاعات الاقتصاد, حيث سجلت أداء جيد في خدمات النقل, خدمات الأعمال التجارية, والاتصال وتكنولوجيا المعلومات, أما الخدمات الأخرى تراوحت بين الأداء المتوسط والضعيف, كما خلصنا أن استخدامها لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان في النقل, صناعة الورق, الطاقة والصناعة الكيميائية فقط؛
- ✓ الدول الأقل نموا لقد سجلت نتائج ايجابية في خدمات الأسفار والنقل, ومستوى أداء ضعيف في باقي الخدمات كما هناك غياب في تطبيقها لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ لقد شهدت الخدمات تراجعا كبيرا بسبب أزمة كوفيد-19 أدت إلى الحد من نشاط القطاع السياحي بسبب الحجر وتراجع عدد المسافرين, وتكبدت شركات الطيران والشحن لخسائر كبيرة ,كما سجل تراجع في تجارة الخدمات بسبب هذه الأزمة.

بعد تقييم مكانة الخدمات في اقتصاديات الدول ودورها الفعال في تنمية الاقتصاد ورفع الناتج المحلي, ودراسة أثر أزمة كوفيد-19 على الدول, وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية :

- ✓ تعتبر الخدمات جد مهمة لذلك يتعين العمل على تنميتها وتوسيع استخدامها في جميع الأنشطة لما تحققه من السرعة في الانجاز والتسويق؛
- ✓ عصرنه قطاع الخدمات بشكل يواكب التطورات الاقتصادية الدولية, واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل واسع لما تحققه من ميزة تنافسية للمؤسسات واندماج الأنشطة الاقتصادية للمتطلبات الحديثة؛

- ✓ زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الخدمات لأهميته, وهذا يساعد على نقل التكنولوجيا إلى هذا القطاع والاستفادة منها؛
- ✓ توجيه قطاع الخدمات نحو القطاع الخاص,
- ✓ إقامة علاقات مبنية على التعاون والتكامل بين الدول لتسهيل عمليات تجارة الخدمات؛
- ✓ العمل على تطوير قطاع الخدمات بتشجيع البحث والتطوير في هذا القطاع.

أما الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة:

- ✓ لقد قدمت حلول واقتراحات من طرف مسؤولي هيئة الأمم المتحدة بإعداد نظام لوجستي يكون قادرا على مواجه الأزمة وتتضمن جملة من الإجراءات, تحث على تكامل وتعاون دولي من اجل إنشاء نقاط انطلاق محلية ودولية, والتوسيع من خدمات الشحن الجوي والطيران تتضمن إجراءات الحماية اللازمة لمواجهة انتشار الوباء, والتوسع في البنية التحتية وخصوصا مراكز العلاج.[12]
- ✓ حسب صندوق النقد العربي قدمت جملة من الإجراءات لمواجهة الأزمة من طرف الدول العربية فيما يخص خدمات النقل تم إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة بسبب تعليق رحلاتهم, وتعويض العاملين في قطاع السياحة لأهميته الكبيرة في الكثير من الاقتصاديات العربية, والقيام بدعم تجارة الخدمات, وتسهيل إجراءات حصول الشركات السياحية للتمويل من البنوك؛ [13]
- ✓ حث البنوك على تخفيض معدلات الفوائد للقروض المستعملة في عمليات الإنتاج خلال فترة الأزمة,
- ✓ تقديم تسهيلات بتأجيل الأقساط المستحقة الدفع من طرف المؤسسات التمويلية؛
- ✓ تقديم الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول؛
- ✓ تدخل الحكومة بتقديم ضمانات للقروض الجديدة وتأجيل مستحقات المعلومات والاتصال والضرائب؛
- ✓ تمديد آجال البطاقات الائتمانية الخاصة بالمصدرين وتسهيل إجراءات الاستفادة من التمويل؛
- ✓ إعفاء المؤسسات المقدمة للخدمات اللوجستية والسياحية والشركات المصدرة من دفع الضرائب والرسوم وحقوق الإيجار لفترة زمنية محددة؛
- ✓ إنشاء صندوق خاص بمواجهة الأزمة يدعم المؤسسات والمستثمرين المعرضين للإفلاس بسبب الأزمة؛

1 .http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1318380. date of perusal 25/05/2020

[2] **دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة**, سويسرا, . تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2017, ص 4.

[3]. تقرير صندوق النقد العربي, **الفصل الثاني عشر التعاون العربية في مجال تجارة الخدمات**, الأمارات العربية المتحدة, 2017, ص 237.

4 .http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1318380. date of perusal 25/05/2020.

[5] **التجارة العربية الاتجاهات والسمات**, الكويت, 2020, ص 11. الصادرات، وائتمان الاستثمار لضمان العربية ` المؤسسة

[6] .http://ar.m.wikipedia.org/wiki 2019-20 ,date of perusal 20/05/2020. date of perusal 25/05/2020.

[7] مرجع سبق ذكره, ص 05. الاستثمار, لضمان العربية . المؤسسة

[8] . صندوق النقد العربي, **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**, الإمارات العربية المتحدة, 2020, ص ص 67- 72.

[9] , مرجع سبق ذكره, ص 22. الاستثمار لضمان العربية . المؤسسة

[10] . نفس المرجع السابق, ص 22.

[11]. http://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/26/infograph-coronavirus-effect-travel-secctor-middle-east-iata 1297491 date of perusal 25/05/2020.

[12] http://www.annahar.com/ article/1191611, date of perusal 25/05/2020.

[13] صندوق النقد العربي, **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**, الإمارات العربية المتحدة, 2020, ص ص 25-26.

.

قائمة المراجع:

1. أحمد ماجد السيد العيد, **تقرير تقديرات وتوقعات النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي للأعوام 2018-2020**, وزارة الاقتصاد, الإمارات العربية المتحدة, 2020
2. عقون شراف, **أثر جودة الخدمة على رضا العملاء دراسة حالة خدمات النقل الحضري بمدينة ميلة**, مجلة ميلاف للبحوث و لدراسات, العدد 03, 2016
3. زقاي وليد, دور **جودة الخدمات في ضمان رضا الزبائن من خلال خلق وتقديم القيمة في المطارات: دراسة حالة مطار وهران, مجلة دراسات اقتصادية**, المجلد 20, العدد 02, 2019.
4. فايزة خير الله ناصر بن عبد الله, **دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات دراسة تطبيقية على دولة الكويت**, مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد 16, العدد 22, 2020.
5. صفية بوزرار, أمينة بركان, **دور جودة الخدمات السياحية في تحقيق رضا الزبون دراسة حالة وكالة النجاح للسياحة والسفر تيبازة**, المجلد 18, العدد 02, 2019.
6. فراح أسامة, عبد العزيز, **دور وكالات السياحة والأسفار في تشجيع السياحة الداخلية دراسة حالة وكالة النجاح للسياحة والأسفار بولاية الشلف**, مجلد 08, العدد03, 2019.
7. سلوى مرسي فهمي, **تحرير تجارة الخدمات البيئية وآثارها على التجارة العربية**, القاهرة, 2003-2004.
8. غيشي عبد العالي, **تقييم جودة خدمات الحكومة الالكترونية من منظور تسويقي, أطروحة دكتوراه**, كلية العلوم اقتصادية والتجارية والتسيير, جامعة الجزائر3, 2016.

9. بوصالح سفيان, **التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية كمية في البنك الوطني الجزائري**, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم اقتصادية والتجارية والتسيير, جامعة تلمسان, 2015-2019.
10. التقرير السنوي لمركز التجارة الدولية, **ديمومة أثر التجارة**, سويسرا, 2018.
11. هبة عبد المنعم, سفيان قعلول, **اقتصاد المعرفة**, العدد 51, الإمارات العربية المتحدة, 2019.
12. تقرير منظمة التعاون الإسلامي, **السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات**, تركيا, 2017.
13. تقرير صندوق النقد العربي, **الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية**, الإمارات العربية المتحدة, 2017.
14. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **تقييم التكامل الاقتصادي العربي التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية**, بيروت, 2017.
15. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية2019 آفاق عالمية و توجهات إقليمية**, بيروت, 2019.
16. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة**, بيروت, 2019.
17. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **تحسين البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها و سياستها في بلدان الاسكو**, بيروت, 2005.